

الكعكة في يد اليتيم !

ناهض منير الرئيس

كان بنك فلسطين واحدا من المشروعات الغزية القليلة الناجحة . وقد أنشأته رؤوس أموال وطنية خالصة وشاركت فيه جهود كفاءات محلية متحمسة وتمكن في زمن مؤسسه الحاج هاشم عطا الشوا رحمه الله من البقاء والثبات على الرغم من محنة الاحتلال وسنواته الصعبة. والفضل لدأب المؤسس الذي لم يذعن لإغلاق البنك بل سعى سعيا حثيثا حتى تمكن من استصدار قرار من محكمة العدل العليا الإسرائيلية بإعادة فتحه بعد إغلاق استمر أربع عشرة سنة . وانتظم البنك في أعماله من جديد وحقق قفزات حقيقية في قطاع غزة والفضل في ذلك للنظام الإداري الخالي من التعقيد والروتين نسبيا ووجود طواقم من الموظفين النشطاء الذين يعرفون الناس ويشعرون بالانتماء للمؤسسة التي كبرت وكبروا معها .

ولست خبيرا بالمصارف وأعمالها . وقد رفضت ذات حين قرار الرئيس ياسر عرفات رحمه الله بتعييني مستشارا قانونيا لسلطة النقد الفلسطينية وتملصت منه نظرا لعدم الخبرة . وما زلت أقول إنني لست من أهل الخبرة في عالم المصارف . ولكنني وجدت أسبابا قوية تدفعني إلى مساعدة الأستاذ خالد هاشم الشوا الذي هو نجل المؤسس من ناحية وعضو سابق بمجلس الإدارة وأحد العارفين جيدا بواقع البنك وبأسراره التي تهم مئات المساهمين في هذا البلد . وقد كانت لخالد مواقف مشهودة تحدث عنها الكثيرون في اجتماعات الجمعية

العمومية للبنك ولم تكن هذه المواقف تروق لشقيقه الراحل ولا لأعضاء مجلس الإدارة الموالين لذلك الشقيق رحمه الله .

فقبل حوالي أربع سنوات تناقل أعضاء الجمعية العمومية الذين كانوا حاضرين وقفة الأستاذ خالد حين قال معلقا على تقرير مجلس الإدارة المطروح للنقاش في الاجتماع بغزة :

. بأي حق يتقاضى رئيس مجلس الإدارة راتبا شهريا مقداره اثنا عشر ألف دولار ؟ ويتقاضى كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الأحد عشر مبلغ ثمانية آلاف إلى تسعة آلاف دولار شهريا ، وذلك بخلاف المكافآت السخية مقابل حضور كل اجتماع ؟

ثم عقب بنفسه قائلا : كان عضو مجلس الإدارة في عهد الوالد الكبير يتقاضى مبلغا وقدره حوالي ألفين وخمسمائة دولار في السنة كلها . وأتساءل هل بنك فلسطين أكبر أو أغنى من البنك العربي الذي يتقاضى عضو مجلس الإدارة فيه مبلغا سنويا إجماليا مقداره خمسة آلاف دينار ؟

كانت هذه المواقف من جانب الرجل الغاضب للحق دالة على موقف ناقد يستند إلى منطق قوي وكانت له وجهات نظر في قضايا عديدة أخرى في صدد إدارة البنك وكلها في صالح المساهمين .

أما في هذه الأيام فقد اتصل بي من عمان في الأردن لينقل لي مخاوفه من مستجدات خطيرة : قال لي إن إدارة البنك الحالية أقدمت على نقل مقر الإدارة العامة من غزة إلى رام الله وإن هذا النقل مخالف للنظام الداخلي للبنك الذي يجعل هذه الخطوة من صلاحيات جمعية عمومية غير عادية وليس مجلس الإدارة . وأضاف إنه فوجئ مفاجأة أفقدته صبره حينما بلغه العلم بأن نائب

رئيس مجلس الإدارة الشاب وقف في ختام اجتماعات الجمعية العمومية يصرح في رام الله بأن هناك مستثمرين عربا يريدون شراء البنك . وقال الأخ خالد هاشم الشوا الذي يمثل البنك له بالإضافة إلى اشياء عديدة نوعا من التراث المرتبط بذكرى والده وذكرى مدينته غزة : يا للمهزلة ! بعد ثمانية وأربعين عاما من الكفاح والبناء والجهد تنتقل الإدارة من غزة إلى رام الله ثم يصرحون هناك أنهم سيبيعون البنك؟! إن من يريد أن يبيع بنك فلسطين فكأنما باع فلسطين ! وإذا كانوا قد أطلقوا على بنك فلسطين (البنك الوطني الأول) فهل يبيعونه كما بيع جبل أبو غنيم ؟ وهل سيأتي يوم نكتشف فيه أن البنك سرب إلى الإسرائيليين مقابل الثمن والعمولات ؟

وقبل هذا التصريح وهذه الخطوة . والكلام ما زال لخالد . اتفقت إدارة البنك مع توني بلير على إقامة مشروع إسكاني مشترك بين بنك فلسطين والبنك الدولي يساهم فيه كل من الطرفين بمبلغ خمسة وسبعين مليون دولار وهنا أريد أن أتساءل : كيف تقرض إدارة البنك مبلغا يفوق رأسمالها ؟ علما أن من شروط القرض أنه يسدد على مدى خمسة وعشرين سنة وبفائدة بسيطة . ويضيف الأخ خالد : إن هذه الأموال هي أموال المودعين لأن رأسمال البنك استهلك في الإنفاق على المباني الكثيرة التي أقاموها في رام الله ونابلس وجنين وغيرها علما بأن هذه الأموال هي من ودائع المودعين في غزة . فكيف وافقت سلطة النقد على هذا المشروع وأين المحافظة على ودائع المواطنين . وكيف أجازت للبنك أن يقرض أكثر من رأسماله ؟

ومن الملاحظات الحساسة التي ذكرها السيد خالد أيضا : إن إدارة البنك قد وضعت مبالغ من المال ودائع في بنوك أجنبية . وهذه البنوك تقوم بشراء

أسهم في البنك نفسه بأسماء معينة وذلك لصالح مجلس الإدارة . ثم اختتم الرجل تصريحاته الخطيرة بالقول : نحن نلاحظ في الفترة الأخيرة ارتفاع سعر السهم في سوق المال . واعتقادي أننا لو أتينا بمدقق حسابات خارجي آخر غير الموجود حالياً لكشف للمساهمين شيئاً آخر . إنها أعمال خطيرة جداً ، وهي دمار للبنك .

وما يقوله خالد الشوا اليوم عن نقل البنك إلى رام الله سبق أن قاله منذ تشرين الأول في العام ٢٠٠٧ السابق فقد أبرق بكتب إلى العديد من المسؤولين وجاء فيها : إن مساهمات وإيداعات المواطنين هي من مدخرات أبناء غزة . وإن فروع غزة هي التي تعمل وتدر الدخل والأرباح أما في الضفة فالناس معتادون تاريخياً على بنوك أخرى وهم لا يقصدون بنك فلسطين إلا للاقتراض ولذا فإن عمليات البنك في الضفة خاسرة عموماً . وهو يحذر قائلاً : لو أن أبناء غزة قرروا سحب أموالهم لأي سبب فسوف لا يجدونها . وسينتهي البنك كما انتهت بنوك كثيرة قبله .

انتهى كلام السيد خالد . وقد قلت منذ البداية إنني لا أدعي العلم ولا الخبرة بأمور البنوك ولا أستطيع بالتالي أن أحكم على الأمور حكماً يريح ضميري . وليس لي وأنا من أهالي غزة أية ملاحظات سلبية على أشخاص مجلس إدارة بنك فلسطين . ولكنني في المقابل لم أعهد في السيد خالد إلا الاستقامة والصرامة . ومع أنني أحاذر أن يكون في ما قلنا إساءة لهذه المؤسسة الوطنية فإن في الأمر ما يستوجب على كل حال توفير الفرصة لبسط دعاوى السيد خالد هاشم الشوا للعموم ، ولا سيما للسلطات المختصة والمساهمين والمودعين . فالمسألة تتعلق بأموال الناس . وحسب قطاع غزة من الهموم

التي يحملها أن الدريهمات القليلة في يد المواطن المتعوس ذاهبة في الشدق الفاجر للاحتلال المحتكر ولبعض الجشعين المستغلين بحكم قلة البضاعة وشدة الطلب ..

ومما يحمل المرء على التحرر من شدة التحفظ على الكلام الصريح وشدة الخوف على سمعة البنك أن سوق فلسطين للأوراق المالية سبق له يوم ٢٢ . ٧ . ٢٠٠٧ أن ضبط مغالطة صادرة من إدارة بنك فلسطين (بنشره نسبا مالية في الصحف المحلية الصادرة في ذلك اليوم مغايرة لما تم الإفصاح عنه للسوق يوم أمس) ولذلك قررت رئيسة قسم الحسابات والرقابة بسوق فلسطين للأوراق المالية آنذاك (وقف التداول على سهم البنك اعتبارا من الساعة ١٨ : ١١ من تلك الجلسة ولحين إصدار البنك لبيان يوضح ملاسبات هذا الاختلاف في البيانات المالية .. وذلك .. حرصا من السوق على سلامة التداول على سهم البنك وحفاظا على مصالح المستثمرين) . وتفصيل ذلك أن السيد هاشم هاني الشوا كان قد أصدر في اليوم السابق تصريحا صحفيا يقول فيه إن أرباح البنك زادت بنسبة ٥٤% فلما تم ضبط الكذب في هذه النسبة عاد موظف بالإدارة العامة للبنك لم يوضح اسمه فاعتذر إلى حسن أبو لبدة الرئيس التنفيذي بالسوق قائلا إن (الصحيح أن أرباح البنك تقل عن مثلتها في العام السابق بنسبة ١٢%) . ومن الواضح ان الفارق كبير جدا بين أن تكون نسبة الربح قد زادت عن العام الماضي بنسبة ٥٤% وأن تكون قد قلت ولم تزد بنسبة ١٢% !

وتتحدث خطابات سلطة النقد الفلسطينية بدورها عن أن (جزءا كبيرا من صافي أرباح البنك كما في ٣١ . ١٢ . ٢٠٠٧ ناتج عن تقييم عملات وهي أرباح غير متحققة) .

ومع ذلك ولأمر ما يصفه الأخ خالد بعدم البراءة توافق سلطة النقد على توصية مجلس إدارة البنك بتاريخ ٢٧ . ٣ . ٢٠٠٨ التي طلب فيها (رسمة . أي جعلها من قبيل رأس المال . الأرباح المُرَحَّلَة البالغة سبعة عشر مليوناً وخمسائة وأربعة وخمسين الفا ومائة وخمسة وتسعين دولاراً ١٧'٥٥٤'١٩٥ \$ وتوزيعها كأسهم مجانية على المساهمين .)

لكل هذه الأسباب فلنا الحق في التشكك ما إذا كانت هناك أمور تشبه ما جرى في الولايات المتحدة داخل شركة (هولبرون) من تليفيق مظهر يخالف الحقيقة ويعود على المساهمين في النهاية بالضرر ونتفهم أيضاً قلق الأخ خالد هاشم الشوا على البنك وعلى المساهمين وعلى غزة . ونقول من ناحية أخرى للجهات التي وافقت على نقل إدارة البنك من غزة : هل حقا إن الكعكة في يد اليتيم عجة !؟